دور الرو ابط المجتمعية في الحد من المشكلات المرتبطة بظاهرة الطلاق المبكر بصعيد مصر

ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير
في الخدمة الاجتماعية تخصص التخطيط الاجتماعي

إعداد

إيمان عمر محمد أبو الفتح

د/ أسامة أحمد حسن
أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد بكلية الخدمة الاجتماعية بنين بالقاهرة جامعة الأزهر

د/ عيد إسماعيل أحمود
مدرس التخطيط الاجتماعي كلية الخدمة الاجتماعية بنين بالقاهرة جامعة الأزهر

٢٠٢٥م / ١٤٤٧هـ

دور الروابط المجتمعية في الحد من المشكلات المرتبطة بظاهرة الطلاق المبكر بصعيد مصر

إيمان عمر محمد أبو الفتح*، أسامة أحمد حسن، عيد إسماعيل أحمود
قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية بنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: (emanomarmohammed2@gmail.com)

ملخص البحث:

استهدف البحث التعرف على واقع دور الروابط المجتمعية في الحد من المشكلات المرتبطة بالطلاق المبكر بصعيد مصر، من خلال التعرف على مجموعة من الأهداف الفرعية وهى: التعرف على الدور الوقائي والعلاجي للروابط المجتمعية في الحد من المشكلات المرتبطة بالطلاق المبكر بصعيد مصر، ومعرفة المعوقات التي تحد من دور الروابط المجتمعية في الحد من تلك المشكلة، وصولاً لوضع تصور مقترح لتفعيل ذلك الدور، انتمى هذا البحث للدراسات الوصفية، كما اعتمد البحث الميداني على منهج دراسة الحالة، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة، وطبق البحث على عينة قوامها (133) مفردة من أعضاء الروابط المجتمعية بمركز بنى مزار، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن مستوى دور الروابط المجتمعية كان مرتفعاً في بعض العبارات، كما أن هناك مستوى للدور جاء بدرجة متوسطة، كما ظهر مستويات ضعيفة لدى الروابط المجتمعية في بعض المناطق، كما ظهرت معوقات تحد من دور الروابط المجتمعية في الحد من المشكلات المرتبطة بالطلاق المبكر بصعيد مصر، وتم وضع مقترحات تخطيطية للتغلب عليها.

الكلمات الافتتاحية: التخطيط-الروابط المجتمعية-لطلاق المبكر.

The Role of Community Network in Reducing Issues Related to the Phenomenon of Early Divorce in Upper Egypt.

Eman Omar Mohamed Abu Al-Fath*, Osama Ahmed Hassan, Eid Ismail Ahmed
Department of Social Planning, Faculty of Social Work for Men, Cairo, Al-Azhar University, Egypt.
E-mail: (emanomarmohammed2@gmail.com)

Abstract:

The research aimed to identify the reality of the role of community networks in reducing problems related to early divorce in Upper Egypt, through a set of sub-objectives: identifying the preventive and therapeutic role of community networks in addressing issues associated with early divorce in Upper Egypt; exploring the obstacles that limit the effectiveness of these networks in tackling the problem; and ultimately proposing a framework to enhance their role. This study belongs to the category of descriptive research and employed the case study method in its fieldwork. A simple random sample was selected, consisting of (133) members of community networks in Beni Mazar District. The findings revealed that the role of community networks was high in some aspects, moderate in others, and weak in certain areas. The study also identified several obstacles that hinder the role of these networks in reducing the problems associated with early divorce in Upper Egypt. Based on these findings, planning proposals were developed to overcome such.

Key Words: planning- Community Networks-Early divorce

أولًا: مقدمة البحث:

الأسرة هي الوحدة الأساسية والمدرسة الأولى التي يقوم عليها المجتمع والتي يقاس بتماسكها وصلابتها تماسك هذا المجتمع وقوته، وتعد أيضًا العالم الأول الذي ينشأ فيه الفرد ويستمد منه عاداته وتقاليده وأفكاره، ويتأسس نظام الأسرة على الزواج الذي يعتبر الرابطة الاجتماعية المقبولة لدى المجتمع، تحتوي هذه الرابطة في مجملها على مجموعة قواعد وأعراف وتقاليد تنظم العلاقة بين الرجل والمرأة وتحدد حقوق وواجبات كل منهما، فالغرض من الزواج هو أجمل الأغراض وأنبلها، يهدف في الأساس لتحقيق المحبة والألفة والمودة والسكينة بين الزوجين، قال تعالى (ومن آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِن في ذلك لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) (الروم، ٢٠) فالسكن هنا هو السكن النفسي والمكاني والعاطفي والمعنوي والاجتماعي.

وبالرغم من هذه القيمة الكبيرة للأسرة ودورها الهام في المجتمع، الا أنها تأثرت بالتغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي مرت على المجتمعات في مختلف أنحاء العالم، فتغير بناء الأسرة وانكمشت وظائفها وضعف تماسكها وكثرت مشكلاتها، فالأسرة هي نظام اجتماعي تؤثر تلك المشكلات بدرجة كبيرة على قدرتها في أداء وظائفها الحيوية التي يتوقع منها أدائها (الخولي، ٢٠٠٠، ٢٠٣).

ومن ثم فقد يعكر تلك الحياة الأسرية أمور يصبح بسببها من المستحيل أن يبقى الزوجان معاً مع وجود ما يعكر استمراريتها، وبالتالي يكون الطلاق هو الحل الوحيد للتخلص من زيجات فاشلة قد يسبب استمرارها مع وجود التنافر والكره بين الزوجين إلى حدوث مشكلات قد يصعب علاجها، ولكن من جهة أخرى نجد بعض المجتمعات تتعامل مع الطلاق باستخفاف بل وتعده أحد مراحل الحياة المعتادة، مما يجعله الحل الأسهل والناجز لإنهاء خلافات زوجية طبيعية في أي زواج، وقد يتم هذا الطلاق بعد شهر أو عدة شهور أو عدة سنوات (عبد العاطي وأخرون، ٢٠٠٦، ١٣).

إن تغير الأسرة أو المجتمع يعود إلى مجموعة من العوامل كالجنس أو المناخ أو التكنولوجيا أو الاقتصاد، ولكن التصور العام والشائع في تغير الأسرة هو التطور التكنولوجي أو الصناعي، وإذا حدث تغير في الأسرة فهو نتيجة لعدة عوامل، كما أن

التغير الذي يحدث في أحد أجزاء الأسـرة يؤثر في بقية أجزائها، وهذا التغير أفرز كذلك واقع جـديـد للأسـرة الحـديثـة التي تتكون من الزوجين والأبنـاء إن وجـدوا، فظهرت مشكلات خاصة بهذه الأسرة ومن بين هذه المشكلات هو الانفصال في الأشهر الأولى من الزواج أو ما يعرف بالطلاق المبكر (جبريل، ٢٠٠٨، ١٣).

وفي ظل التغيرات الاجتماعية التي تعرض لها المجتمع في السـنوات الأخيرة قد أثرت هذه التغيرات في نوعية العلاقات الداخلية في الأسـرة من حيث علاقه الزوج بالزوجة والابناء وما قد يصحب ذلك من علاقات تفكك وصراع، ومع تزايد المشكلات الأسـرية لدى الأفراد ولاسـيما لدى المتزوجين حديثاً الذين يواجهون صـعوبات كبيره في التكيف واقامة علاقات زواجية واجتماعية سـليمة متوافقة، والسـبب يعود إلى أنه عندما يفشـل البعض في تحقيق التوافق والتوازن في الحياة الزوجية فإن ذلك يؤدي الي التعرض إلى العديد من المشـكلات والأعراض المرضـية والتي من أبرزها العزلة والانطواء والانسـحاب والتي تعد سـلوكاً هروباً وانسـحاباً يتمثل في طلب الطلاق بسـبب ضـعف القدرة علي مواجهة الحياة الزوجية وظروفها المتغيرة (جبل، ٢٠١٥، ٢٤).

والطلاق إذ يفرق بين الزوج والزوجة، انما يهدم بنياناً متكاملاً سـبق ان اقامه الزواج، والـذي أثمر عن علاقـة اجتمـاعيـة وثيقـة، تزداد عمقـاً إذا اثمرت بنين وبنـات، يقع الطلاق فيقضـي عليها، ويفرق شـمل أعضـائها ويمزق العلاقة القائمة بينهم وربما يتسبب في الاولاد بسبب ما ينشأ من هذا الوضع الجديد من خلافات أسرية حول الحق في الحضانة والانفاق وغيرها.

ولم تكن ظاهرة الطلاق المبكر من الموضـوعـات التي يتطرق اليها البـاحثين في المجتمعات الريفية كثيراً نظراً لقيمة الزواج التي تعد من القيم العليا في المجتمع الريفي والتي تحرص الأسـرة الريفية على تدعيمها والتأكيد عليها خلال التنشـئة الاجتماعية وخاصـة تنشـئة الفتاة، ولم يكن الزواج فقط هو القيمة الأكبر التي يحرص عليها الريفيون بل كان الزواج المبكر الذي ما يزال الى اليوم يمثل هو الاخر قيمة كبرى في المجتمعات الريفية، وقد ارتبطت ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع المصـري بعدة عوامل خاصـة في المجتمع الريفي، فقد كان ينظر إلى الفتاة من خلال ملامحها الفسـيولوجية إي من خلال مظهرها الجسـماني الخارجي ومقدرتها على تحمل مسـئوليات الزواج

ومتطلباته سواء كانت مادية أو اجتماعية والتي تتمثل في الاعمال المنزلية والقيام بالإنجاب وتنشئه الاطفال، هذا فضلا عن الفكر الذي يسود غالبية المجتمع الريفي والذي يعتبر الزواج المبكر بالنسبة للفتاة صيانة لشرف العائلة وحماية الفتاة من الوقوع في ارتكاب الخطأ وجلب العار لأهلها (إبراهيم، ٢٠٢٢، ٢ -٢٥).

إلى جانب تلك التغيرات التي طرأت على المجتمع الريفي بشكل عام والأسرة الريفية بشكل خاص، كانت هناك تغيرات واضحة على المرآه الريفية بشكل خاص وكان لها تأثيرًا مباشرًا على انتشار الطلاق، فقد ظهر هذا التغيير مع تعليمها وخروجها إلى مجالات متنوعة من العمل بعيده عن الاعمال الزراعية المأجورة وغير المأجورة وكذلك العمل المأجور داخل المنزل، فمع تعليم المرآه ووصولها للمؤهلات العليا وخروجها إلى الجامعات وتحريرها وتشغيلها في مختلف الوظائف والاعمال نتج عن ذلك تعزيز مكانتها داخل الأسرة، إلى جانب ذلك أصبح لديها دخل مستقل وقد يؤدي ذلك إلى حدوث مشكلات أسرية تعطي للمرأة القوة والشجاعة في طلبها للطلاق، وقد أثرت كل هذه المتغيرات على انتشار ظاهرة الطلاق في الريف أسوةً بانتشارها ايضاً في الحضر (الساعاتي، ٢٠١٠، ١٨).

وفي هذا السياق، أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق لعام ٢٠٢١، والتي أفادت بارتفاع معدلات الطلاق لعام ٢٠٢١ مقارنة بالأعوام الماضية، حيث بلغت حالات الطلاق ٢٥٤٧٧٧ حاله طبقا لأحكام الطلاق النهائية مقارنة ايضا بعام ٢٠٢٢ حيث بلغت ٢٦٩٨٣٤ حالة بزيادة قدرها ٥,٩ حالات طلاق، وفي عام٢٠٢٣ بلغت حالات الطلاق ٢٦٥٦٠٦ بنسبة انخفاض قدرها١,٦٪. ويلقي هذا التقرير التحليلي الضوء على أهم مؤشرات الطلاق طبقًا للإحصائية، حيث أفادت النشرة السنوية للجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء لإحصاءات الزواج والطلاق، بارتفاع حالات الطلاق في مصر، وبالنظر إلى حالات الطلاق التي تمت من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢١ نجد ارتفاعًا منتظمًا نسبيًا في حالات الطلاق في الأعوام من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩، بينما انخفضت حالات الطلاق في عام ٢٠٢٠ انخفاضًا ملحوظًا، ويمكن أن نرجع ذلك إلى الانشغال بالجائحة العالمية كوفيد-١٩ والإجراءات الاحترازية والحجر المنزلي. وقد شهدت معدلات الطلاق زيادة واضحة في عام ٢٠٢١،

حيث بلغت حالات الطلاق ٢٥٤,٨ ألف حالة مقارنة بـــ ٢٢٢ ألف حالة في عام ٢٠٢٠ بمعدل زيادة يصل إلى ١٤,٧٪. مما يثير العديد من التساؤلات حول أسباب تلك الزيادة وكيفية معالجة ما تسببه من خلل في المجتمع المصري (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢)، ويوضح الشكل التالي عدد حالات الطلاق من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢١م.كما حدد ايضًا عدد الحالات طبقًا لمدة الحياة الزوجية حيث جاء عدد الحالات ٢٠٩٩٦ حالة بنسبة ٨,٦٪، كما بلغ إجمالي عدد حالات الطلاق في الحضر ١٥٠٤٨٨حالةعام٢٠٢٣مقابل ١٥٦٢٧٨حالة عام ٢٠٢٢ بنسبة انخفاض قدرها٣,٧٪، بينما بلغ عدد حالات الطلاق في الريف١١٥١١٨ حالة عام ٢٠٢٣تمثل ٤٣,٣٪ من جملة حالات الطلاق مقابل ١١٣٥٥٦ حالة عام٢٠٢٢ بنسبة زيادة قدرها ١,٤٪.

هذا وسجلت أعلى نسبة طلاق للذكور في الفئة العمرية (من ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة) بنسبة ١٩,٨٪، حيث بلغ متوسط سن المطلق ٤٠,١ سنة عام ٢٠٢١. بينما سجلت أعلى نسبة طلاق للإناث في الفئة العمرية (من ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة) بنسبة ١٧,٨٪، حيث بلغ متوسط سن المطلقة ٣٣,٨ سنة عام ٢٠٢١. وبمقارنة الأعوام السابقة نجد أن متوسط سن الطلاق للذكور من (٣٩-٤٠) عام، بينما يتراوح سن الطلاق بين الاناث من (٣٢-٣٣) عام.

وسجل الطلاق بسبب الخلع أعلى نسبة في أحكام الطلاق النهائي، حيث بلغ في عام ٢٠٢١، حوالى ٩١٩٧ حكم طلاق بنسبة ٨٢,٢٪ من أجمالي الحالات، وهو ما يثير تساؤلًا حول الأسباب التي تدفع النساء لترك جميع حقوقهن للوصول إلى الملاذ والحصول على حرياتهن، واستكمالًا لأسباب الطلاق، فقد بلغت حالات الطلاق نتيجة إيذاء الزوج للزوجة ٥٤٥ حالة، وتزايد العدد في عام ٢٠٢١ عن العام السابق لهذا التقرير إذ بلغ عدد حالات الطلاق الناجمة عن الإيذاء في عام ٢٠٢٠ حوالى ٢٨٢ حالة، وفي هذا السياق فقد أصدر المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية دراسة بعنوان "العنف المجتمعي ظاهرة تحتاج إلى الحل" استعرض فيها ظاهرة العنف ضد النساء، إذ بلغ عدد حالات العنف ضد النساء في عام ٢٠٢٠ حوالى ٢١١ حالة، تصدر فيها الزوج قائمة مرتكبي جرائم العنف بنسبة ٣٩,٣ %، فيما جاءت ٢٥ حالة من قِبل الخطيب أو الجار أو العشيق. مما يُسلط الضوء على مدى الترابط الأسري ومن ثم

المجتمعي، ومدى الأمان التي تتمتع به المرأة في محيطها الضيق الخاص بالأسرة والعائلة. ويوضح الشكل التالي طبقاً للأسباب (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢).

ومن ثم كان للخدمة لاجتماعية أثرها البارز في معالجة المشكلات الأسرية مثل إنشاء مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية والذي يهتم بعلاج مشكلات الأسرة ومحاولة ايجاد الحلول الملائمة كلا حسب مشكلته، إضافة إلى الدور الذي يلعبه الأخصائيون الاجتماعيون في القيام بعملية التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الأخرى التي تعمل في ميادين الخدمة الاجتماعية من أجل الأسرة وعلاج مشكلاتها وصولاً لتحقيق نوع من التكامل بين الخدمات التي تقدم للأسرة (اللائحة النموذجية لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية، ١٩٧٦).

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن فعالية المهن تقاس بقدرتها على التعامل مع المتغيرات التي توجد في المجتمعات، ولذلك فإن مهنة الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية لها طرقها وأهدافها وأساليبها الغنية، كما أنها قادرة على أن تساهم بدور فعال في مواجهة المشكلات التي تقابل المجتمعات وتتماشي مع دورها التنموي الذي يتعامل مع تحديات التنمية والتي منها ظاهرة الطلاق المبكر.

هذا ويعد التخطيط الاجتماعي من الطرق الرئيسية لمهنة الخدمة الاجتماعية في الدراسات المعنية بتنمية العلاقات والتفاعلات الإيجابية في النسق الأسري، كما يهتم بتنمية التوافق بين الزوجات وازواجهن وبيئاتهن المحيطة بصفة عامة من خلال دراسة مشكلاتهن وتحديد المداخل العلاجية والنماذج التي يمكن من خلالها التدخل المهني لمواجهة مشكلاتهن، كما يعمل على تقوية الروابط بين أفراد الأسرة بإيقاظ قواهم الكامنة وتنمية قدراتهم على الصعوبات التي تعترض سعادتهم وتجعلهم غير قادرين على حل المشكلات التي تؤثر تأثيراً سلبيًا على حياتهم، حيث يعد التعرف على تلك الأنساق وتحديدها والتخطيط لتطويرها من أهم الخطوات الإجرائية في العملية التخطيطية، والتي على أساسها يتم وضع الخطط والبرامج والمشروعات وتقديم الخدمات المقابلة لتلك الحاجات (السروجي، ٢٠١٣، ٧).

كما أن للضبط الاجتماعي غير الرسمي فاعليته في الريف بسبب خضوع الريفيين العوامل السلطة والسيطرة والضبط، وهذه العوامل يمثلها الآباء وأفراد

العائلة وكبار السن بل الجماعة الريفية كلها، حيث يحافظ هؤلاء جميعاً على قيم المجتمع الريفي ومعاييره، وأن الروابط المجتمعية تلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المتكاملة ومواجهة المشكلات التي تعوق المجتمع عن تحقيق أهدافه كما أن لها دوراً في تعزيز القيم الهادفة إلى تحسين أحوال المجتمع المحلى (رشوان، ٢٠٠٥، ١٢٢).

وفي ضوء ذلك فقد قامت الباحثة بدراسة استطلاعية للتعرف عن أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضعف دور الروابط المجتمعية (المجالس العرفية) التي تؤدي إلى وقوع الطلاق المبكر، وكانت نتائج الدراسة الاستطلاعية كما جاءت هي:

تبين أن هناك مجموعة من الاستجابات التي طبقت علي عدد من المطلقين والمطلقات فيما يخص دور المجالس العرفية في التعامل معهم أثناء وجود بعض النزاعات الزوجية، حيث برزت مجموعة من الإيجابيات التي عكستها استجابات أفراد العينة، كما كشفت النتائج أيضًا عن وجود عدد من جوانب القصور التي تحد من قدرة المجالس العرفية على أداء دورها بالفاعلية المرجوة، فقد تبين أن إحدى الإشكاليات الرئيسة تتمثل في أن المجلس العرفي غالبًا لا يمنح الأطراف وقتًا متساويًا لعرض وجهات نظرهم مما يخلق إحساسًا بالتحيز، كما أنه لا يوضح بشكل كافٍ الحقوق والواجبات الشرعية والقانونية، فيترك الأطراف في حالة من الغموض كذلك قد يُقيّد حرية التعبير، حيث يتعرض أحد الطرفين للمقاطعة أو التجاهل، كما أن القرارات في كثير من الأحيان لا تكون عادلة للطرفين بل تميل لصالح طرف على حساب الآخر، إضافة إلى ذلك أن المجلس لا يهيئ أجواء هادئة تساعد على التفكير الرزين بل قد تسود المشاحنات، كما أن اعتماده على الأعراف أكثر من الإقناع يقلل من فاعليته، فضلًا عن غياب مقرات مخصصة في القرى يجعل عمله غير منظم وضعيف الاستمرارية، في حين أظهرت النتائج أيضاً أن بعض الاستجابات جاءت في المستوى المتوسط، (إلى حد ما) عند تقييم عدد من أدوار المجلس مثل: إتاحة الفرصة لعرض المشكلة كاملة دون تحيز، وتوفير إعانات مالية عند الحاجة، وتقديم حلول بديلة عند الطلاق، وسرعة التعامل مع المشكلة، بالإضافة إلى مساعدة الأطراف على التفكير بهدوء، والسعي لتقليل حدة الخلافات بين الطرفين، ويعكس ذلك أن هذه الأدوار تُمارس من قبل المجلس بشكل جزئي، إلا أنها لا تتحقق بشكل كامل وفق رؤية المطلقين والمطلقات.

ثانيًا: الدراسات السابقة:

- هناك دراسات تناولت الروابط المجتمعية "المجالس العرفية" ودورها في مواجهة مشكلات المجتمع، ودراسات تناولت مشكلة الطلاق.

فقد أوضحت دراسة عوض (٢٠١٦) إلى أن ٧٧ % من المبحوثين يشارك في مجال الضبط غير الرسمي وان الغالبية يمتثلون للأحكام العرفية ودور الربط غير الرسمي في الحفاظ على تماسك وتفاعل القبائل ووحدتهم وان للعرف مكانة اجتماعية تفوق قوتها القوانين الوضعية وان هناك علاقة ارتباطية بين المشاركة التطوعية للضبط غير الرسمي وبين الانتماء والتمسك بالعادات والتقاليد والاتجاه نحو الضبط غير الرسمي.

وتوصلت دراسة الشربيني (٢٠١٧) إلى أن هذه المجتمعات المستحدثة تعاني من مجموعة من المشكلات وتتمثل هذه المشكلات في مشكلات الإسكان والمشكلات الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية والثقافية والمشكلات الصحية، وذلك بأنه على الرغم من أن هناك وجود علاقات صداقة في المنطقة إلا أنه يوجد عدم رضا عن الإقامة في السكن، وهذا يفسر أن علاقات الصداقة في المنطقة العمرانية الجديدة تختلف عن الصداقة القديمة التي يوجد بها روابط حميمة.

وهو ما أكدت عليه دراسة إبراهيم (٢٠١٧) إلى أهمية استخدام نموذج الروابط المجتمعية في الحد من مشكلة الأخذ بالثأر حيث تتصدى الجمعية لأية ضغوط تعرقل جهود الخلافات، كما أوضحت الدراسة بأن الجمعية تتعاون مع القيادات الرسمية للحد من مشكلة الأخذ بالثأر، كما أن الجمعية تستخدم إستراتيجية المشاركة الشعبية لتوفير فريق عمل متكامل لمواجهة مشكلة الثأر، كما أوصت الدراسة بضرورة دراسة ثقافات المجتمعات الريفية.

فضلاً عما أشارت إليه دراسة إبراهيم (٢٠١٨) من أن هناك العديد من النتائج التي تتم بل أبرزها في أن الكثير من أفراد المجتمعات القبلية يفضلون اللجوء إلى القضاء الأهلي، وأوصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالأبحاث الشاملة والوصفية من أجل اكتشاف جميع التغيرات الجذرية التي تظهر ملامحها على الأفق في هشاشة إدارة الصراعات القبلية.

وبالنظر إلى دراسة أبو عيطة وآخرون (٢٠٢١) نجد أنها توصلت إلى التأكيد على

دور الشـيوخ وذوي التأثير في الرأي في توجيه القيم ومسـألة تنظيم الأسـرة واحدة من القضـايا التي لا يزال ينبغي الاهتمام بها من أجل مواجهة الزيادة السـكانية المسـتمرة بالنظرة الي النوع وايضا تعديل القيم الخاصة بالزواج المبكر.

المحور الثاني: دراسات تناولت الطلاق المبكر:

الأمر الذي أكدت عليه دراسـة حمودة (٢٠٢٠) والتي توصـلت نتائجها إلى أن العوامل المرتبطة بالسـكن والعوامل المرتبطة بالصحة هما من أكثر العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع نسـبة دعوى طلب الطلاق المبكر كما تدركها المتزوجات حديثاً، كما توصـلت الدراسـة إلى وضـع تصـور مقترح لدور أخصـائي خدمة الفرد في التعامل مع الزوجات (المتقدمات بدعوى طلب الطلاق) لمحاولة إيجاد حلول لإعادة التوازن الأسري.

في حين توصـلت نتائج دراسـة الرنتيسـي (٢٠٢٠) إلى عدة نتائج من أهمها: أن أعلى العوامـل المؤديـة إلى الطلاق المبكر في المجتمع الفلسـطيني تتمثـل في العوامـل النفسـية، يليها العوامل الاقتصادية يليها العوامل الاجتماعية والثقافية وأخيراً العوامل الصحية، وأوصـت الدراسـة بضـرورة نشـر التوعية للأزواج والأهل والمجتمع بالحقوق والواجبات الواجب التقيد بها قبل وأثناء الزواج، الحد من الثقافة الذكورية في المجتمع الفلسـطيني غير المنصفة للمرأة والمتجاهلة حقوقها، تجنب الأهل للتدخل المستمر قدر المسـتطاع في حياة أبنائها المتزوجين لأن ذلك قد يرتد سـلباً عليهم، ضـرورة الزام المقبلين على الزواج الحصـول على دورة في التـأهيـل الزواجي، إعطـاء مرحلـة الخطبـة الفترة الزمنية المناسـبة لا إطالة وال إيجاز بحيث تكتمل الصـورة الذهنية عند الطرفين، ضرورة إقرار مادة علميه نظرية في المرحلة الثانوية والجامعية للتثقيف بالحياة الأسرية للحد من ظاهرة الطلاق المبكر.

فضلاً عن دراسة الصويان (٢٠٢١) والتي أوصت بضرورة إنشاء مراكز ووحدات التوجيه والاسـتشـارات الأسـرية وتفعيلها على مسـتوى الأحياء، إقامة دورات تأهيلية تثقيفه تربوية للزوجين قبل الـدخول في الحيـاة الزوجيـة واسـتحـداث برامج علاجيـة تسـتهدف الزوجين والعلاج الأسـري، التوعية بآثار إدمان وتعاطي الزوج للمخدرات على استقرار الأسرة، التوعية بأهمية الاتزان والايجابية في معاملة المرأة والتخلي عن العنف اللفظي أو الجسدي.

كما توصلت دراسة حلمي (٢٠٢٢) إلى عدة نتائج من أهمها: حيث تمثلت العوامل الاجتماعية في: التعرض للعنف، والتدخل من الأهل، والزواج في سن مبكر، وعدم تحمل المسؤولية، وتمثلت العوامل النفسية في: الغضب والتوتر، عدم الثقة، عدم إشباع الاحتياجات من الطرف الآخر. وتمثلت العوامل الصحية في: مرض أحد الزوجين وتناوله الأدوية بصفة مستمرة بما يؤثر على الصحة العامة ومن ثم العلاقة الزوجية خاصة مع تدني المستوي المادي.

في حين دراسة شافعي (٢٠٢٢) توصلت نتائجها إلى أن المطلقات تعاني من العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية أكثر من غيرهن من هذه المشكلات بشكل مضاعف بعد الطلاق، وأن الأدوار المهنية التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي تمثلت في تدعيم العلاقات الاجتماعية بين المطلقات والمجتمع المحيط، وتدعيم جوانب التفاعل الاجتماعي لديهن، بالإضافة على الدور التكاملي مع الأخصائي النفسي في تدعيم جوانب إعادة الثقة بالنفس والاعتماد على الذات، وأن العوامل الاقتصادية تحتاج على مزيداً من الجهد من العمل المهني لإيجاد مصادر دخل وتحسين مستوي المعيشة لديهن.

كما توصلت دراسة الشهراني (٢٠٢٢) إلى عدة نتائج من أهمها: جاءت العوامل الاجتماعية في المرتبة الأولي، تليها العوامل النفسية، ثم العوامل الذاتية، واخيراً العوامل الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل مع حديثات الزواج وتبصيرهن بأدوارهن من خلال ندوات دورية تهتم بقضايا الأسرة ومواجهة مشكلاتها، وإقرار متطلب الحصول على دورات في التأهيل الزواجي من ضمن متطلبات النكاح، والزام المقبلين على الزواج بدورات تأهيلية وتثقيفية تقدمها مؤسسات مختصة والاطلاع على كل ما تحتاجه الفتاة والشاب المقبلين على الزواج، وتسهيل إجراء فحص الزواج وزيادة عدد المراكز.

أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

١) اتفقت معظم الدراسات على أهمية دور الروابط المجتمعية (المجالس العرفية) إلا أنه يحتاج لتفعيل أكثر وخصوصاً في مواجهة المشكلات المرتبطة بالطلاق المبكر وهو ما تسعى إليه الدراسة الراهنة.

٢) اتفقت الكثير من الدراسات على تطور وتنامى مشكلة الطلاق عموماً والطلاق المبكر بصفة خاصة.

٣) اتفقت العديد من الدراسات مع تلك الدراسة على ضرورة تضافر كل الجهود الرسمية وغير الرسمية الممثلة في الروابط المجتمعية لمواجهة تلك المشكلة، حيث لا يمكن لجهة معينة مواجهة تلك المشكلة دون مشاركة الجهات والمهن والتخصصات الأخرى كمهنة الخدمة الاجتماعية.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة:

بالنظر لمعظم الدراسات السابقة التي تناولت الروابط المجتمعية أو التي تناولت مشكلة الطلاق سواء من ناحية تفسير المشكلة أو طريقة معالجتها وأنها اعتمدت على مناهج وأدوات وتوصلت لنتائج ايجابية، غير أن هذه الدراسة اختلفت في طريقة معالجتها للمشكلة البحثية من خلال وضع تصور من منظور التخطيط الاجتماعي لتفعيل دور الروابط المجتمعية والذي من شأنه التخفيف من حدة المشكلات المرتبطة بالطلاق المبكر، وهو ما لم يتم تناوله من قبل حسب ما ارتآه البحث.

أوجه استفادة البحث من الدراسات السابقة:

لقد أسهمت الدراسات السابقة في تحقيق العديد من أوجه الاستفادة للدراسة الحالية، حيث ساعدت في تحديد المشكلة البحثية والشعور بها، كما ساعدت في اختيار منهج البحث وأداته بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع وأهداف البحث الحالي، إضافة إلى ذلك، ساعدت في بناء الإطار النظري للبحث، وأخيرًا شكلت هذه الدراسات مرجعية علمية مهمة عند عرض نتائج البحث الحالي وتفسيرها ومناقشتها في ضوء ما توصلت إليه تلك الأدبيات.

ثالثًا: مشكلة البحث:

في ضوء العرض السابق وما أكدت عليه نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الاستطلاعية التي طبقت علي عدد من المطلقين والمطلقات، من أن حالات الطلاق المبكر قد ازدادت في السنوات الأخيرة بشكل يبعث على القلق، وأصبح لافتاً للنظر شباب وفتيات في عمر الزهور قد التصقت بهم كلمة مطلقة أو مطلق ولم يمر على زواجهم أشهر معدودة أو سنوات قليلة، وأصبح الطلاق أمراً سهلاً، كما أن بعض

المجالس العرفية قد تعجز عن التعامل مع النزاعات المعقدة التي تتطلب خبرات قانونية أو اجتماعية متخصصة، وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات، لذا فإن الإشكالية التي تتطرق لها الدراسة الحالية هي التعرف علي الدور الواقعي للروابط المجتمعية بالمجتمع المحلي، كما تساهم أيضاً في تعديل القيم الخاصة بالزواج المبكر، وكذا التعرف علي المعوقات التي تحد من فاعلية تلك الروابط، وصولاً لوضع مقترحات تخطيطية لتفعيل لدور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة تلك المشكلة وخصوصاً الطلاق المبكر.

رابعًا: تساؤلات البحث:

إلي أي مدي يمكن وضع تصور تخطيطي مقترح لتفعيل دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة المشكلات المرتبطة بظاهرة الطلاق المبكر، وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية:

١- ما واقع دور الروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات المرتبطة بظاهرة الطلاق المبكر؟

٢- ما المعوقات التي تحد من فاعلية دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة المشكلات المرتبطة بظاهرة الطلاق المبكر؟

خامسًا: أهداف البحث:

١- تحديد الدور الفعلي للروابط المجتمعية (المجالس العرفية) في التخفيف من حدة المشكلات المرتبطة بظاهرة الطلاق المبكر.

٢- تحديد المعوقات التي تحد من فاعلية دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة المشكلات المرتبطة بظاهرة الطلاق المبكر.

سادسًا: أهمية البحث:

١- انتشار ظاهرة الطلاق المبكر وتزايد معدلاتها التي أصابت المجتمع المصري بصفة عامة والمجتمع الريفي بصفة خاصة في السنوات الأخيرة.

٢- تتجلي أهمية الدراسة في الكشف عن أبرز العوامل الرئيسية المؤدية للطلاق المبكر، وكذلك الكشف عن الآثار الناجمة عنه.

٣- تعتبر ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية وأكثرها تعقيداً ويترتب عليها بعض

المشـكلات ذات أبعاد معقدة لها آثار سـلبية خطيرة على الزوجين وعلى أفراد الأسرة ككل والمجتمع بشكل عام.

٤- قد تسـهم الدراسـة في تقديم إسـهام نظري عن ظاهرة الطلاق المبكر، وأهمية الشـريحة التي سـتتناولها الدراسـة وهي النسـاء المطلقات في مرحلة مبكرة من الزواج.

٥- محاولة إلقاء الضـوء على أهم المشـكلات الاجتماعية والنفسـية والاقتصـادية والصـحية التي يواجهها، نظراً لكثرة الضـغوط التي تتعرض لها المرأة المطلقة خاصة في المجتمع الريفي.

٦- إلقاء الضوء على أهمية دور الروابط المجتمعية في الحد من الظواهر الاجتماعية السلبية ومشكلاته في المجتمع المحلي.

٧- كما أن الروابط المجتمعية ذات تأثير على افراد المجتمع ولأعضـائها مكانة اجتماعية مرموقة تتسـم بكونها ملزمة يصـعب (عدم الاسـتجابة) لقرارتها لذلك تلعب الدور الأكثر أهمية في التخفيف من حدة المشـكلات المؤدية لطلاق المبكرة بالمجتمع المحلي.

سابعًا: مفاهيم البحث.

١- ماهية التخطيط الاجتماعي:

يعرفه قاموس الخدمة الاجتماعية بأنه إجراءات منظمة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية محددة لإدارة التغيير الاجتماعي بعقلانية من خلال قيام الأفراد أو التنظيمات بتصـميم ملائم لجمع الحقائق وتحديد التوصـيات اللازمة لهذه الإجراءات.

ويمكن وضع تعريف إجرائي لمفهوم التخطيط يتضمن العناصر الآتية:

التخطيط عبارة عن منهاج علمي في العمل يتضـمن مجموعة من العمليات المنظمة التي تؤدى إلى تغيـير مقصـود في تعديل القيم والسـلوكيات المرتبطة بظاهرة الطلاق المبكر.

من خلال الوصول إلى مجموعة من القرارات، التي تم وضعها من قبل المؤسسات أو الجهات المعنية بذلك (الروابط المجتمعية) ووضـع الخطط المعتمدة على التنبؤ

بالمستقبل بهدف الوصول إلى وضع أفضل من الصورة الحالية. وذلك من خلال تفعيل دور الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة ظاهرة الطلاق المبكر.

٢- مفهوم الروابط المجتمعية:

الروابط المجتمعية ذلك النموذج الذي يهدف إلى استثارة الجهود الذاتية وزيادة تماسك المجتمع المحلي، وزيادة قدرته على حل مشكلاته بالتركيز على تنمية العلاقات التعاونية بين المواطنين وعلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين في شئون مجتمعهم وعلى تنمية القيادة المحلية مما يؤدي في النهاية إلى زيادة قدرة المجتمع المحلي على التعامل مع مشكلاته (قاسم، ٢٠٠٦، ٥٠).

٣- التعريف الإجرائي للروابط المجتمعية في هذه الدراسة:

هذا وتعرف الروابط المجتمعية إجرائياً في إطار الدراسة الراهنة بما يلي:

- هم أعضاء بالمجالس العرفية في مراكز ومدن المجتمع المصري.
- يتم اختيارهم إما عن طريق الانتخاب أو التعيين من الأجهزة الأمنية أو عن طريق التزكية.
- يهدف وجودهم مساعدة الأجهزة الأمنية في مواجهة المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع المحلى.
- لهم دور بارز في التخفيف من حدة مشكلات عديدة تؤرق المجتمع.

٤- مفهوم الطلاق المبكر:

عرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الطلاق بأنه: فسخ رابطة الزواج لسبب منصوص عليه قانوناً، وتختلف الأعراف التي تبيح الطلاق باختلاف المجتمعات، ومن أهم الأسباب التي تجيز طلب الطلاق: الزنا والهجران عدة سنوات، والقسوة، والجنون، وحق المرأة في طلب الطلاق أقل نطاقاً من حق الرجل (بدوي، ١٩٨٢، ١١٥).

ويعرف بأنه: ظاهرة تهدد المجتمع وتستحق أن نقف على أسبابها وطرق علاجها، وهو غالباً ما يقع بين الزوجين في السنوات الأولي من الزواج، وتعود معظم أسبابه إلى عدم المعرفة الكافية بمتطلبات الحياة الأسرية ومسؤولياتها، وعدم معرفة كل طرف بالحقوق والواجبات (الرشيدي، ٢٠١٧، ٤٢).

٥- التعريف الإجرائي بالطلاق المبكر في هذه الدراسة:

- تلك الحالات التي يحدث فيها انفصال بين الزوجين (طلاق) في السنوات الأولي من الزواج من سنة الي خمس سنوات والك عند استحالة استمرار الحياة المشتركة بين الزوجين.
- يعود هذا الطلاق إلى عوامل اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية أو صحية ويكون بإرادة أحد الزوجين.
- يترتب على هذا الطلاق آثاراً اجتماعية ونفسية واقتصادية وصحية للزوجين او كلاهما.

ثامنًا: الموجهات النظرية للدراسة:

نموذج الروابط المجتمعية:

تاسعًا: الإجراءات المنهجية للبحث:

١- نوع البحث:

لما كان البحث الراهن يسعى إلى تحديد الدور الواقعي للروابط المجتمعية والوقوف على أهم المعوقات التي تحد من فاعلية الروابط المجتمعية للتخفيف من حدة المشكلات المرتبطة بظاهرة الطلاق المبكر، بهدف التوصل إلى تصور تخطيطي مقترح لتفعيل دور الروابط المجتمعية، ومن ثم فإن أنسب الأنماط لهذا البحث هو نمط الدراسة الوصفية.

٢- منهج البحث:

لما كانت البحث الحالي يركز على قري مركز بني مزار محافظة المنيا، ولما كان هدف البحث تحديد الدور الواقعي لروابط المجتمعية بهذا المركز، ومن ثم فإنه يتحتم الاستعانة ببعض المناهج البحثية ولذلك فإن منهج دراسة الحالة من أنسب المناهج البحثية لموضوع البحث الراهن.

٣- أدوات البحث:

اعتمد البحث على الاستبانة نظراً لأنها تمثل الأداة الوحيدة التي تلبى متطلبات معالجة مشكلة البحث في عملية توصيف الدور، كما أنها تمثل الأداة الأولية من أدوات منهج دراسة الحالة حتى يمكن التوصل إلى نتائج شبه يقينية موثوقة، وقد قامت

الباحثة بتصميم الأداة معتمدًة على الإطار النظري للدراسة سواء فيما يتعلق بخصائص وأبعاد الأدوار المنوطة بالمجلس.

أ- الصدق الظاهري للأداة "صدق المحكمين":

تم عرض الأداة في صورتها المبدئية على مجموعة من السادة المحكمين من أساتذة الخدمة الاجتماعية بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأزهر بنين بالقاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان، وكلية الخدمة الاجتماعية بأسيوط، وكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم، وأساتذة من المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، وعددهم (١٥) من المحكمين، وذلك بهدف اختبار الصدق الظاهري للأداة، وذلك بعد الاعتماد على درجة اتفاق لا تقل عن (٨٠٪) لكل عبارة، وبناء على ذلك فقد تم حذف بعض العبارات، وإضافة بعض العبارات، وتعديل صياغة بعض العبارات، ومن ثم فقد وصلت عدد عبارات الأداة بعد اختبار الصدق الظاهري إلى عدد (٦٤) عبارة، وبالتالي اشتمل المحور الأول على عدد (٤٠) عبارة، بينما اشتمل المحور الثاني على عدد (٢٤) عبارة.

ب- الاتساق الداخلي (الصدق الإحصائي):

قد تم حساب معامل الاتساق الداخلي لكل عبارة، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للأداة، وذلك بتطبيق الأداة على عدد (٢٠) مفردة من المستفيدين من أعضاء المجالس العرفية، مع العلم بأن المجتمع البحثي الذي طبقت عليه الأداة تم استبعاده لاحقاً عند تطبيق الدراسة الميدانية، وقد تراوحت القيم التقديرية لمعاملات الاتساق الداخلي لعبارات الأداة بين (٠,٥٠) و (٠,٩٦)، كما جاءت جميع العبارات دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١).

جـ- ثبات الأداة:

تم حساب معامل ثبات الأداة من خلال طريقة إعادة الاختبار Re – Test حيث تم إعادة تطبيق الأداة على نفس المجتمع البحثي من المستفيدين بعد مضى فترة زمنية لا تقل عن أسبوعين، وقد تم الحصول على درجة الاختبار في التطبيق الأول ودرجة الاختبار في التطبيق الثاني لكل عضو على حده.

بعد ذلك تم حساب معامل الارتباط بين التطبيقين للتأكد من مدى ثبات الأداة وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون والذي يحدده القانون التالي (عثمان، وغلاب، ٢٠٠٥، ٣١٠).

مما سبق يتضح أن معامل ثبات الأداة (٨٢,٥٪) ومن ثم فهي قوية، ويمكن أن يُعوَّل عليها في الدراسة الميدانية.

٤- **مجالات البحث:**

١) المجال المكاني: يمثل قري مركز بني مزار بمحافظة المنيا.

٢) **المجال البشري للبحث:** قد تم تطبيق أداة الاستبانة على عدد (١٣١) من أعضاء المجالس العرفية بقري مركز بني مزار بمحافظة المنيا حسب ما تيسر للباحثة من التطبيق على عدد من أعضاء المجتمع الاحصائي بتلك القري.

٣) **المجال الزمنى للبحث: لما** كان المنهج المستخدم في الدراسة الراهنة هو دراسة الحالة ويحتاج لتطبيقه فترة زمنية كبيرة فقد تم الآتي:

- قامت الباحثة بالتردد على الحالة المدروسة من تاريخ تسجيل الموضوع (يونيو٢٠٢٤) وحتى الانتهاء من الدراسة الميدانية (استخدمت الباحثة فيها بعض أدوات الدراسة).
- كما استغرقت عملية تطبيق أدوات البحث (أداة الاستبانة وغيرها من الأدوات) أكثر من ثلاث أشهر في الفترة من ٢٠٢٥/٥/١٥م وحتى ٢٠٢٥/٨/١٥م.

٥ - أساليب المعالجة الإحصائية.

أ. بالنسبة للبيانات الكمية المرتبطة باستجابات المبحوثين فقد تم استخدام المعاملات الإحصائية التالية:

١. حساب النسب المئوية لكل عبارة على حده من عبارات الأداة.

٢. حساب الدرجة المعيارية، وذلك باستخدام فكرة الأوزان المرجحة من خلال تحديد وزن لكل استجابة، حيث تأخذ الاستجابة (نعم) ثلاث درجات، و(إلى حد ما) درجتين، و(لا) درجة واحدة، حيث اقتصرت الأدوات على عبارات موجبة فقط في ضوء توجيهات بعض السادة المحكمين.

٣. درجة التحقق، لكل عبارة على حده من عبارات الأداة.

٦ - النتائج العامة للدراسة:

أ. فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الأول ومؤداه ما الدور الواقعي لروابط المجتمعية لتخفيف من حدة المشكلات المرتبطة بظاهرة الطلاق المبكر؟

١. بالنسبة لبعد الدور الوقائي جاءت استجابات مجتمع البحث المتمثل في اعضاء المجالس العرفية موضوع الدراسة بدرجة معيارية ٦٠٤٢ اجمالية من اصل ١,٣٢ درجة معيارية مثالية أو متوقعة، وبدرجة تحقق اجمالية قدرها ٢,٢٧ ومن ثم فهي درجة متوسطه وقد جاءت اكثر العبارات تحققا: يقوم المجلس بدور الوساطة الأسرية بين الزوجين منعا لوقوع الطلاق المبكر، يبين المجلس خطورة الإدمان علي استقرار الحياة الزوجية، يعمل المجلس علي أهمية احترام الخصوصية بين الزوجين، يتعامل المجلس مع مشكلات حديثي الزواج بواقع خاص والاهتمام بها، يمتلك الاعضاء بعض المهارات في حل المشكلات الزوجية لمنع وقوع الطلاق المبكر، يوضح المجلس اثر وسائل التواصل الاجتماعي علي استقرار الحياة الزوجية، يستعين المجلس ببعض المؤسسات والجمعيات في تقديم المساعدة، يقوم المجلس بنشر ثقافة المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع، لدينا الخبرة الكافية لحل المشكلات المؤدية للطلاق، يساهم المجلس في عمل ندوات تثقيفية ومناقشة القضايا المستحدثة للزوجين، يساهم المجلس في عمل جلسات توعوية لتوضيح مخاطر الطلاق سواء علي الاهل والأبناء، توعية المجلس للأهالي بعدم التسرع في تزويج أبنائهم في سن مبكر، وفي حين جاءت الأقل تحققا: العبارات يوضح المجلس أهمية اختيار الشريكين للمقبلين علي الزواج، يوجد مقر مخصص في عقد الاجتماعات الدورية للمجلس لمناقشة القضايا، يوضح المجلس اضرار انشغال الزوجين بالعمل خارج البيت لجمع المال، توعية المجلس بعدم ارغام الزوجة للعمل للحصول علي المال، يساهم المجلس في عمل ندوات دينية لإنقاذ الوازع الديني لدي الزوجين، ايقاظ الوعي لدي المؤسسات بضرورة تقديم وتنفيذ مسائل ترتبط بالزواج والطلاق، يستعين المجلس بالكوادر العلمية في برامج محو امية الزوجية، يساهم المجلس في توفير سكن في حالة عدم وجود سكن الزوجية.

٢. غير أن البحث قد يري أن هذه النسبة الخاصة باستجابات مجتمع البحث عن الدور الوقائي الذي يقومون به ما هي إلا كونها مجرد طموحات تسعي المجالس العرفية لتحقيقها والوصول إليها الهدف منها أكثر من كونها واقعا ملموسا لان المطلقين والمطلقات ادلو بغير ذلك وبالتالي فقد اتفقت تلك النتيجة العامة مع التراث النظري وايدتها المقابلات المفتوحة والملاحظة الموجهة للباحثة.

٣. بالنسبة للبعد الثاني الخاص بالدور العلاجي جاءت استجابات مجتمع البحث بدرجة معيارية ٦٤٤٦ اجمالية من اصل ١,٢٣ درجة مثالية او متوقعة بدرجة تحقق ٢,٣٩ ومن ثم فهي درجة قوية وقد جاءت اكثر العبارات تحققا: يوضح المجلس حقوق وواجبات كلا الطرفين أثناء حل الخلافات بينهم، يستعين المجلس بأهل الزوج والزوجة في حل النزاعات بين الزوجين، يسعي المجلس لتوفير الوقت الكافي لحل المشكلات الزوجية، يتدخل المجلس فورا لمواجهة النزاعات المؤدية لمشكلة الطلاق المبكر، يقوم المجلس بالدور العلاجي في حالة وجود نزاعات مؤدية إلي الطلاق المبكر، يستعين المجلس برجال الدين في مناقشة الموضوعات الخاصة بالمشكلات الأخلاقية، يسهل المجلس رؤية الاطفال والحصول علي النفقة بعد وقوع الطلاق المبكر، يتعامل المجلس بموضوعية مع جميع الحالات دون تفرقة من احد من الأعضاء، يتعامل المجلس بسرية مع كافة المشكلات المؤدية للطلاق المبكر، يعقد المجلس أكثر من جلسة بين الزوجين المتنازعين للوصول الي حلول وسط منعا لوقوع الطلاق.

٤. وفي حين جاءت العبارات الاقل تحققا: توعية أعضاء المجالس بمخاطر غلاء المهو وأثرها علي استقرار الأسرة بعد الزواج، يعمل المجلس علي مواجهة المشكلات في ضوء المتغيرات المعاصرة، يقوم المجلس بتوجيه الزوجين نحو مكاتب الاستشارات الزوجية في حالة الاصرار علي الطلاق، ينوه المجلس علي أن تدخل أهل الزوجين في الحياة الأسرية مؤشرا لوقوع الطلاق المبكر، يوضح المجلس طرق ترشيد الإنفاق في ظل الازمات الاقتصادية، يساعد الأعضاء المتعثرين من الأسر حديثي الزواج لمنع وقوع الطلاق المبكر، يستعين الأعضاء بمجالس القري الأخرى في حالة عدم التوصل إلي حل للمشكلة، تستعين محاكم الأسرة بمحاضر الجلسات العرفية عند الحاجه الي ذلك، يعمل المجلس علي توجيه الأسر المتعثرة نحو البرامج والمبادرات التي توفرها

الدولة.

غير أن البحث قد يري أن النسبة قد تتجه إلا أن بعضها يحتاج لتفعيل وهو ما يتعلق ببعض الادوار العلاجية التي يقدمها المجلس ومنها الأدوار الخاصة بالتوعية والتثقيف والاهتمام ببعض المشكلات الناتجة عن التغييرات المستحدثة.

(ب) فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثاني ومؤداه "ما المعوقات التي تحد من دور الرو ابط المجتمعية" (موضوع الدراسة)

١. بالنسبة الي البعد الخاص بالمعوقات الراجعة الي المجالس العرفية: جاءت استجابات المجتمع البحثي من خلال الحالة موضوع الدراسة بدرجة معيارية ٢٠١٠ من أصل درجة معيارية١,٥٨ مثالية او متوقعة ودرجة تحقق ١,٨٨ ومن ثم فهي درجة متوسطة وقد جاءت العبارات الأكثر تحققا: تعين بعض الأعضاء علي مستوي منخفض من الكفاءة والفاعلية لحل المشكلة، قلة البدائل المالية للأعضاء المجالس العرفية، ندرة التنسيق بين تلك المجالس والجهات المتخصصة لمواجهة مشكلة الطلاق المبكر، قلة وجود بعض التخصصات مثل (الخدمة الاجتماعية- وعلم النفس) بتلك المجالس، في حين جاءت العبارات الاقل تحققا: تحيز بعض الأعضاء في بعض حالات النزاعات الزوجية لطرف علي حساب الآخر، ندرة وجود قيادات مؤثرة داخل لجان المجالس العرفية، انشغال بعض الأعضاء عن حضور جلسات النزاعات الزوجية، قلة وعي الأعضاء بالمشكلات المستحدثة المؤدية الي الطلاق المبكر.

٢. بالنسبة لبعد المعوقات الراجعة الي الزوجين جاءت استجابات مجتمع البحث موضوع الدراسة بدرجة معيارية ٢١١١ من أصل الدرجة المعيارية ١,٥١ مثالية أو متوقعة ودرجة تحقق ١,٩٧ ومن ثم فهي متوسطة حيث جاءت العبارات الأكثر تحققا: نظرة تعاون طرفي النزاع مع أعضاء المجالس العرفية للتوصل إلي حلول وسط، حساسية بعض مشكلات حديثي الزواج وخصوصا فيما يتعلق بالجنس، تجنب الزوجين الإفصاح عن الحقيقة أمام أعضاء المجالس العرفية، خوف بعض الأزواج وخاصة الزوجة من فقدان الحقوق المالية، في حين جاءت العبارات الأقل تحققا: لجوء طرفي النزاع الي المجلس في مرحلة متأخرة بما يصعب حل المشكلة،

خوف بعض الأزواج من إفشاء أسرارهم أمام الأعضاء، رفض أحد الطرفين لفكرة التحكيم العرفي واللجوء اليه، ندرة التزام طرفي النزاعات الزوجية بالأحكام الصادرة عن المجالس العرفية.

٣. بالنسبة لبعد المعوقات الراجعة الي المجتمع: جاءت استجابات المجتمع البحثي (موضوع الدراسة) بدرجة معيارية ١٩٣٥ من أصل درجة معيارية ١,٦٤ مثالية او متوقعة ودرجة تحقق١,٨٢ومن ثم فهي متوسطة حيث جاءت العبارات الأكثر تحققا: افتقار المجتمع الي ثقافة الحوار والاعتراف بالمشكلة، قلة معرفة أفراد المجتمع بأهمية دور المجالس العرفية في حل المشكلات الزوجية والحد منها، ضعف قناعة المجتمع القروي بالقرارات الصادرة عن المجالس العرفية، قلة وعي المجتمع بالحقوق الزوجية والشرعية والقانونية وخاصة حق الزوجة في حين جاءت العبارات الأقل تحققا: ضعف ثقة الاهالي في بعض الأعضاء المعينين في تلك المجالس، رفض المجتمع تدخل الاغراب في شئونهم الحياتية وحل مشكلاتهم، ضعف استعداد المجتمع لتقبل النقد المراجعة لأحكام المجلس، ضعف الشفافية في اختيار أعضاء المجالس العرفية.

حيث إن هذه المعوقات قد جاءت بمستوى ودرجة متوسطة هذا يعني أنها موجودة وبنسبة أعلي من كونها المتوسطة ومما يؤيد ذلك ملاحظة الباحثة والمقابلات المفتوحة مع المطلقين والمطلقات وأن هذه النسبة ما هي إلا استجابات للأعضاء أنفسهم وهذا يؤكد على أنها موجودة ولكنهم لا يرغبون في الإفصاح عنها بحقيقتها تفادياً لتشويه صورة المجالس العرفية أمام الباحثة والمجتمع ككل، حيث يسعي البحث إلى الحد من هذه المعوقات منعًا لوقوع الطلاق المبكر في مجتمع الدراسة.

وبالتالي تم التوصل لمقترحات تخطيطية لتذليل المعوقات التي تحد من فاعلية دور الرو ابط المجتمعية في الحد من المشكلات المرتبطة بالطلاق المبكر بصعيد مصر في ضوء ما يلي:

- بالنسبة للمعوقات الراجعة للمجالس العرفية التي تحول دون تحقيق دور المجالس العرفية في التخفيف من وقوع ظاهرة الطلاق المبكر من خلال الحالة موضوع الدراسة، وأهم المقترحات اللازمة لمواجهتها.

م	العبارة أو المؤشر	القياس	أهم المقترحات اللازمة لمواجهتها
١	يمتلك الأعضاء بعض المهارات في حل المشكلات الزوجية لمنع وقوع الطلاق المبكر	جاءت بدرجة تحقق٢ وبقوة نسبية ٦٧,٩، وبالتالي فهي متوسطة	وضع معايير دقيقة لاختيار الأعضاء تركز على المؤهل العلمي والخبرة والمهارات الاجتماعية اعتماد مقابلات أو اختبارات تقييمية للتأكد من كفاءة الأعضاء قبل ضمه تنظيم برامج تدريبية ودورات متخصصة في مهارات التفاوض، وحل النزاعات، والوساطة الأسرية إنشاء آلية للتقييم الدوري لأداء الأعضاء ومحاسبة المقصرين تعزيز التعاون بين المجالس العرفية ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني لرفع الكفاءة.
٢	انشغال بعض الأعضاء عن حضور جلسات النزاعات الزوجية	جاءت بدرجة تحقق ١,٨ وبقوة نسبية٦٠,٢ وبالتالي فهي متوسطة	اعتماد توزيع مرن للأدوار والمهام بين الأعضاء بما يضمن استمرارية انعقاد الجلسات وعدم تأثرها بغياب أحدهم تحديد مواعيد مناسبة للجلسات يتم الاتفاق عليها مسبقًا بشكل يراعي ظروف الأعضاء المختلفة تفعيل استخدام الوسائل التكنولوجية مثل الاجتماعات عبر مكالمات الفيديو أو الهاتف لتمكين الأعضاء من المشاركة عند تعذر الحضور المباشر وضع لائحة تنظيمية واضحة تتضمن قواعد الالتزام بالحضور مع تقديم حوافز تشجيعية للأعضاء الأكثر التزامًا
٣	قلة وعي الأعضاء بالمشكلات	جاءت بدرجة تحقق١,٦	عقد دورات تدريبية وورش عمل لزيادة وعي الأعضاء

م	العبارة أو المؤشر	القياس	أهم المقترحات اللازمة لمواجهتها
	المستحدثة المؤدية إلي الطلاق المبكر.	وبقوة نسبية٥١,٩ وبالتالي فهي ضعيفة	بالمشكلات الأسرية المستحدثة توفير مصادر معرفية حديثة مثل الدراسات والإحصاءات المرتبطة بالطلاق المبكر تعزيز التواصل مع الخبراء والمتخصصين لاكتساب خبرات تساعد في مواجهة هذه المشكلة
٤	تحيز بعض الأعضاء في بعض حالات النزاعات الزوجية لطرف علي حساب الاخر.	جاءت بدرجة تحقق١,٩ وبقوة نسبية٦٤,٢ وبالتالي قهي متوسطة	وضع ضوابط واضحة تلزم الأعضاء بالحياد والموضوعية أثناء النقاش توفير تدريب للأعضاء على مهارات الحياد والإنصاف في معالجة النزاعات متابعة وتقييم أداء الأعضاء بشكل دوري للتأكد من عدم وجود تحيز
٥	قلة البدائل المالية للأعضاء المجالس العرفية.	جاءت بدرجة تحقق٢ وبقوة نسبية ٦٧,٢ وبالتالي فهي متوسطة	توفير دعم مالي جزئي من المؤسسات الحكومية أو الجمعيات الأهلية إطلاق صندوق تمويل مجتمعي يساهم فيه الأهالي ورجال الأعمال المحليون تقديم حوافز غير مالية (شهادات تقدير – تدريب – امتيازات اجتماع التعاون مع منظمات المجتمع المدني لتغطية بعض النفقات وضع نظام رمزي للرسوم على بعض القضايا لدعم المجلس
٦	ندرة وجود قيادات مؤثرة داخل لجان المجالس العرفية	جاءت بدرجة تحقق١,٨ وبقوة نسبية٦٠,٢ وبالتالي فهي متوسطة	اختيار شخصيات محلية ذات مكانة اجتماعية مرموقة إشراك قيادات دينية وأهل رأي في اللجان عقد ورش لتأهيل القيادات على مهارات الوساطة

م	العبارة أو المؤشر	القياس	أهم المقترحات اللازمة لمواجهتها
			تعزيز التعاون مع المؤسسات المجتمعية الرسمية إبراز دور القيادات المؤثرة في حل النزاعات إعلاميًا لزيادة ثقة المجتمع بهم
٧	ندرة التنسيق بين تلك المجالس والجهات المتخصصة لمواجهة مشكلة الطلاق المبكر	جاءت بدرجة تحقق٢ وبقوة نسبية ٦٦,٤ وبالتالي فهي متوسطة	إنشاء قنوات تواصل مباشرة بين المجالس والجهات المتخصصة عقد اجتماعات دورية للتشاور وتبادل المعلومات وضع بروتوكولات تعاون واضحة تحدد أدوار كل طرف
٨	قلة وجود بعض التخصصات مثل(الخدمة الاجتماعية- وعلم النفس) بتلك المجالس.	جاءت بدرجة تحقق٢ وبقوة نسبية ٦٥,٧ وبالتالي فهي متوسطة	الاستعانة بأخصائيين اجتماعيين ونفسيين ضمن تشكيل المجالس عقد بروتوكولات تعاون مع كليات الخدمة الاجتماعية وعلم النفس تنظيم دورات تدريبية للأعضاء لرفع وعيهم بالجوانب الاجتماعية والنفسية توفير مستشارين متخصصين بشكل جزئي أو عند الحاجة

- بالنسبة للمعوقات الراجعة الي الزوجين التي تحول دون تحقيق دور المجالس العرفية من خلال الحالة موضوع الدراسة، وأهم المقترحات اللازمة لمواجهتها.

م	العبارة أو المؤشر	القياس	أهم المقترحات اللازمة لمواجهتها
١	ندرة تعاون طرفي النزاع مع أعضاء المجالس العرفية للتوصل الي حلول وسط.	جاءت بدرجة تحقق٢,٢ وبقوة نسبية٧٣,٧ وبالتالي فهي متوسطة.	ترسيخ مبدأ الحياد والشفافية لدى أعضاء المجلس لزيادة ثقة الطرفين توعية الزوجين بأهمية الحلول الوسط لتقليل الخسائر وحماية الأسرة الاستعانة بشخصيات مجتمعية أو دينية لها مكانة للتأثير على الطرفين

			توفير جلسات إرشاد نفسي وأسري مرافقة لعمل المجلس إبراز البدائل السلبية في حال عدم التعاون (مثل تفاقم النزاع أو الطلاق)
٢	خوف بعض الأزواج من إفشاء أسرارهم أمام الأعضاء.	جاءت بدرجة تحقق١,٨ وبقوة نسبية٦١,٤ وبالتالي فهي متوسطة	التأكيد على السرية التامة لما يدور داخل الجلسات وعدم نقله للخارج وضع ميثاق شرف مكتوب يوقع عليه الأعضاء يضمن الحفاظ على الخصوصية تدريب الأعضاء على مهارات التعامل بسرية واحترام خصوصية الأسر إتاحة خيار جلسات فردية أو ثنائية عند الحاجة لاطمئنان الأطراف
٣	ندرة التزام طرفي النزاعات الزوجية بالأحكام الصادرة عن المجالس العرفية.	جاءت بدرجة تحقق ١,٦ وبقوة نسبية ٥٤,٤ وبالتالي فهي ضعيفة	تعزيز الجانب الإلزامي للأحكام من خلال ربطها باتفاق مكتوب يوقع عليه الطرفان إشراك شخصيات مجتمعية أو دينية مؤثرة لزيادة قوة الالتزام المعنوي توعية الزوجين بأن الالتزام بالحكم يحقق العدالة ويمنع تفاقم الخلاف متابعة تنفيذ الأحكام عبر لجان متابعة أو وسطاء لضمان التطبيق ربط المجالس العرفية بشكل تنسيقي مع الجهات الرسمية لدعم قراراته
٤	حساسية بعض مشكلات حديثي الزواج فيما يتعلق بالجنس.	جاءت بدرجة تحقق ٢,٢ وبقوة نسبية	الاستعانة بـ متخصصين في الإرشاد الأسري والجنسي لعرض المشكلات بسرية توفير جلسات خاصة وثنائية بعيدًا عن حضور عدد

		٧٣,٢وبالتالي فهي متوسطة.	كبير من الأعضاء التأكيد على السرية والخصوصية التامة في تناول هذه القضايا توفير عنصر نسائي متخصص مؤهل للانضمام الي المجلس ذو أخلاق عالية. نشر ثقافة التوعية قبل الزواج لتقليل المشكلات الناتجة عن الجهل
٥	لجوء طرفي النزاع الي المجلس في مرحلة متأخرة بما يصعب حل المشكلة.	جاءت بدرجة تحقق ٢,١وبقوة نسبية ٦٨,٩وبالتالي فهي متوسطة.	التوعية المبكرة بدور المجالس العرفية في التدخل السريع قبل تفاقم الخلاف تسهيل إجراءات اللجوء للمجلس لتشجيع الأزواج على طلب المساعدة مبكرًا التنسيق مع الجهات المجتمعية والدينية لإحالة الحالات في بداياتها حملات إعلامية ومجتمعية لشرح أهمية الحل المبكر بدلًا من الانتظار
٦	تجنب الزوجين الإفصاح عن الحقيقة امام أعضاء المجالس العرفية.	جاءت بدرجة تحقق ٢,١وبقوة نسبية٧٠,٤ وبالتالي فهي متوسطة.	تعزيز الثقة والحياد بين الأعضاء والأطراف المتنازعة التأكيد على السرية التامة وعدم خروج ما يقال خارج المجلس إتاحة جلسات فردية مع كل طرف لكشف التفاصيل الحقيقية تدريب الأعضاء على مهارات الاستماع العميق وطرح الأسئلة بذكاء توضيح أن إخفاء الحقيقة يعيق الوصول لحلول عادلة للطرفين
٧	خوف بعض الأزواج وخاصة الزوجة من	جاءت بدرجة تحقق ٢,١ وبقوة	توضيح أن قرارات المجلس لا تُسقط الحقوق الشرعية والقانونية

	فقدان الحقوق المالية.	نسبية ٧٠,٢ وبالتالي فهي متوسطة.	إشراك متخصصين قانونيين لاطمئنان الأطراف وحماية حقوقهم صياغة اتفاقات مكتوبة وموثقة تضمن حفظ الحقوق المالية تعزيز الثقة والشفافية بين المجلس والأطراف المتنازعة
٨	. رفض أحد الطرفين لفكرة التحكيم العرفي واللجوء إليه.	جاءت بدرجة تحقق ١,٧ وبقوة نسبية ٥٦,٩ وبالتالي فهي متوسطة.	نشر التوعية المجتمعية بمزايا التحكيم العرفي كحل أسرع وأقل تكلفة إبراز قصص نجاح واقعية لحلول سابقة عبر المجالس العرفية إشراك شخصيات دينية أو مجتمعية مؤثرة لإقناع الأطراف بأهمية اللجوء إليه توضيح أن التحكيم العرفي يهدف إلى الحفاظ على الأسرة وتقليل الخسائر

- بالنسبة للمعوقات الراجعة للمجتمع والتي تحول دون تحقيق دور المجالس العرفية من خلال الحالة موضوع الدراسة، وأهم المقترحات اللازمة لمواجهتها.

م	العبارة أو المؤشر	أهم المقترحات اللازمة لمواجهتها
١	ضعف قناعة المجتمع القروي بالقرارات الصادرة عن المجالس العرفية.	زيادة الشفافية في إجراءات المجلس، مع توضيح أسباب القرارات للرأي العام القروي إشراك الشخصيات المؤثرة (القيادات الطبيعية، الشيوخ، العُمد) في المناقشات والقرارات لرفع مستوى القبول المجتمعي تنظيم حملات توعية توضح دور المجالس العرفية وأهميتها في الحد من النزاعات الأسرية وحماية الروابط الاجتماعية إبراز النجاحات السابقة للمجالس من خلال قصص حقيقية، مما يعزز الثقة لدى الأهالي تعزيز العدالة والحياد داخل المجالس لضمان شعور الأفراد بإنصاف

م	العبارة أو المؤشر	أهم المقترحات اللازمة لمواجهتها
		القرارات وعدم التحيز لطرف دون آخر
٢	ضعف ثقة الأهالي في بعض الأعضاء المعينين في تلك المجالس.	اختيار الأعضاء بدقة وفقًا للسمعة الطيبة والخبرة إشراك الأهالي في ترشيح أو اعتماد بعض الأعضاء متابعة أداء الأعضاء وتجديد غير الفاعلين بانتظام
٣	رفض المجتمع تدخل الاغراب في شئونهم الحياتية وحل مشكلاتهم.	الاعتماد على شخصيات محلية موثوقة من داخل المجتمع القروي تعزيز دور الوسطاء من أبناء القرية لخلق شعور بالأمان والقبول بناء جسور ثقة من خلال تواصل مستمر مع الأهالي وإشراكهم في الحلول
٤	قلة معرفة أفراد المجتمع بأهمية دور المجالس العرفية في حل المشكلات الزوجية والحد منها.	تنظيم ندوات وحملات توعية عمل لقاءات في القرى مع الأهالي لتعريفهم بدور المجالس العرفية، وشرح كيفية تدخلها لحل النزاعات الزوجية قبل أن تتطور للطلاق إبراز النجاحات السابقة عرض نماذج من القضايا التي نجحت المجالس في حلها، بحيث يقتنع المجتمع بفاعلية دورها ويشعر أنها بالفعل تحقق نتائج إيجابية التعاون مع القيادات المحلية والدينية الاستعانة بالعُمد، الشيوخ، ورجال الدين لنشر الوعي، لأن الأهالي يثقون فيهم، وبالتالي تزيد قناعة المجتمع بأهمية المجالس العرفي
٥	افتقار المجتمع الي ثقافة الحوار والاعتراف بالمشكلة.	عقد لقاءات توعوية لتعليم مهارات الحوار توظيف دور المدارس والمساجد ومراكز الشباب في نشر ثقافة الاعتراف بالمشكلة إبراز نماذج أسرية نجحت في حل خلافاتها بالحوار
٦	قلة وعي المجتمع بالحقوق الزوجية الشرعية	تنظيم ندوات توعوية بمشاركة علماء الدين والقانونيين يتم عقد جلسات داخل القرى يشارك فيها الشيوخ ورجال القانون

م	العبارة أو المؤشر	أهم المقترحات اللازمة لمواجهتها
	والقانونية وخاصة حق الزوجة.	لشرح الحقوق الشرعية والقانونية للزوجين، وبالأخص حقوق الزوجة، بأسلوب مبسط يناسب الناس إعداد كتيبات أو مطويات مبسطة تصميم مواد مكتوبة قصيرة وسهلة توضح أهم الحقوق والواجبات، وتوزيعها في المساجد، مراكز الشباب، والجمعيات الأهلية الاستعانة بوسائل الإعلام المحلية استخدام الإذاعة المحلية، وصفحات التواصل الاجتماعي، وحتى خطب الجمعة، لنشر الوعي بحقوق الزوجين وتأكيد أهمية احترام حق الزوجة
٧	ضعف الشفافية في اختيار اعضاء المجالس العرفية.	وضع معايير واضحة وعلنية لاختيار الأعضاء إشراك المجتمع المحلي في ترشيح أو اعتماد الأعضاء الإعلان رسميًا عن تشكيل المجلس وآلية الاختيار
٨	.ضعف استعداد المجتمع لتقبل النقد أو المراجعة لأحكام المجلس	تعزيز ثقافة الحوار والتقبل: عقد لقاءات توعوية لشرح أن مراجعة الأحكام تهدف للعدل وليس لإضعاف المجلس إتاحة آلية للاستئناف أو المراجعة: وضع نظام بسيط يسمح بمراجعة القرارات عند الاعتراض مما يطمئن الأطراف إبراز أهمية المرونة: توضيح أن مراجعة الأحكام عند الحاجة تعكس العدالة والإنصاف لا التناقض أو الضعف

المراجع:

إبراهيم، رضوان الحسن. (٢٠١٨). دور القانون العرفي في حل الصراعات القبلية: دراسة أنثروبولوجية مقارنة لفاعلية "مجالس الجودية" و"مجالس القلد" في قبيلتي الرزيقات والهدندوة. مجلة الدراسات الإنسانية. كلية الآداب

والدراسات الإنسانية. جامعة دنقلا. (ع٢٠).

إبراهيم، سمر مجدي. (٢٠٢٢). الطلاق المبكر في الريف: دراسة ميدانية بإحدى القري المصرية. مجلة بحوث، جامعة عين شمس- كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، العدد (٥)، المجلد (٢).

أبو عيطة، أحمد عبد اللطيف وأخرون. (٢٠٢١). إسهامات الروابط المجتمعية في تعزيز القيم المرتبطة بتنظيم الاسرة بالمجتمع الريفي. مجلة كلية التربية. جامعة الازهر. العدد ١٩١، الجزء ٢.

إسماعيل، إجلال. (٢٠١٣). علم اجتماع الزواج والأسرة "روية نقدية للواقع والمستقبل". القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

بدوي، أحمد ذكي. (١٩٨٢). معجم المصلحات الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.

جبريل، ثريا. (٢٠٠٨). الممارسة المتقدمة في الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة. القاهرة: مركز نشر وتوزيع الكتاب.

جبل، عبد الناصر عوض أحمد. (٢٠١٥). المشكلات الأسرية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٢). النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق. القاهرة.

الجوهري، محمد محمود الشربيني. (٢٠١٧). دور الروابط الاجتماعية في مواجهة مشكلات المجتمعات المستحدثة. مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين. العدد (٥٨)، المجلد (١٠).

حبيب، جمال شحاته. (٢٠١٦). الممارسة العامة منظور حديث في الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

حسن، أحمد محمد طاهر. (٢٠٠٦). العوامل الثقافية والاجتماعية المعوقة لجهود النهوض بالمرأة. القاهرة: المجلس القومي للمرأة.

حلمي، محمد مصطفي. (٢٠٢٢). برنامج مقترح من منظور العلاج الأسري للتخفيف من العوامل المؤدية للطلاق المبكر لدي الشباب حديثي الزواج. مجلة الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة الفيوم – كلية الخدمة

الاجتماعية. العدد (٢٨)، المجلد (٢).

حمودة، أسماء مصطفي سيد. (٢٠٢٠). العوامل الديمغرافية المؤدية لدعوة طلب الطلاق المبكر للمتزوجات حديثاً: دراسة من منظور نظرية الأنساق العامة. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية. الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية. العدد (٢)، المجلد (٢).

الخولي، سناء الخولي. (٢٠٠٠). المدخل إلى علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. (٢٠٠٥). علم الاجتماع الريفي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

الرشيدي، سلطان. (٢٠١٧). قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع. القاهرة: مطبعة العمرانية للأفست. كامل، علياء الحسين محمد. (٢٠٠٧). أثر الدين على الحياة الاجتماعية لدى شعب الهوسا. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد البحوث والدراسات الأفريقية ج القاهرة. قسم الانثروبولوجيا.

رمضان، حازم عيد إبراهيم. (٢٠١٧). تصور مقترح لاستخدام نموذج الروابط المجتمعية في تطوير أداء بعض جمعيات المجتمع المحلي في مواجهة مشكلات التنمية المحلية. رسالة ماجستير. كلية التربية. قسم الخدمة الاجتماعية. جامعة الأزهر.

الرنتيسي، أحمد محمد. (٢٠٢٠). العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المطلقين والمطلقات. مجلة العلوم الاجتماعية. العدد (٢).

الساعاتي، سامية. (٢٠١٠). المرأة والرجل في الأسرة "الدور والصراع والتغير الاجتماعي". القاهرة: دار الكتب المصرية.

السروجي، طلعت مصطفي. (٢٠١٣). التخطيط الاجتماعي "نظريات ونماذج". الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

سليمان، حسين حسن وآخرون. (٢٠٠٥). الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

السنهوري، أحمد محمد. (٢٠٠٢). الممارسة العامة المتقدمة وتحديات القرن الحادي

والعشرين. القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة المعدلة.

شافعي، محمد محمد مصطفي. (٢٠٢٢). دور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في التخفيف من حدة المشاكلات التي تواجه حالات الطلاق المبكر بمحاكم الأسرة: دراسة مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين بمحاكم الأسرة بمحافظة أسوان. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية. جامعة أسيوط – كلية الخدمة الاجتماعية. العدد (٢٠)، المجلد (٢).

الشعراوي، مشيرة محمد. (٢٠٠٢). فاعلية الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في عملية التأهيل المهني والاجتماعي للمعاقين. المؤتمر السادس للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية. كلية التربية. جامعة الأزهر.

الشهراني، هند بنت نافع. (٢٠٢٢). العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع السعودي. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية. جامعة تعز فرع التربة – دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي. العدد (٢٣).

الصويان، نورة بنت إبراهيم. (٢٠٢١). واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي. مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية. العدد (١).

عوض، عماد جمال راشد. (٢٠١٦) دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية بالبيئة الصحراوية (دراسة اجتماعية لمناطق حلايب وشلاتين وأبو رماد)، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية والبيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة .

عباس، محمد أمين. (٢٠١٧). دراسة تحليلية لوظائف ومهام رؤساء المجالس الشعبية البلدية في مجال حماية البيئة علي ضوء التشريعات الوطنية. دفاتر البحوث العلمية. العدد الحادي عشر. كلية الحقوق. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة.

عبد العاطي، السيد وآخرون. (٢٠٠٦). الأسرة والمجتمع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عثمان، محمد عبد السميع وغلاب، إكرام سيد. (٢٠٠٥). الإحصاء الاجتماعي "دراسات تطبيقية في الإحصاء الوصفي". القاهرة: دار أبو المجد للطباعة والنشر.

العطوي، عامر علي حسين والخفاجي، إسراء قاسم ياسين. (٢٠١٦). دور الروابط التنظيمية والمجتمعية في تعزيز قراري المشاركة والأداء. مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة المثني. العراق. العدد (٥).

علي، ماهر أبو المعاطي. (٢٠٠٩). الاتجاهات الحديثة في الرعاية والخدمة الاجتماعية. القاهرة: نور الإيمان للطباعة.

غازي، فاضل ابو الفضل نور الدين. (٢٠١٨). محددات اختيار اعضاء المصالحات العرفية لحل بعض المشكلات بقري الخريجين بمركز الحمام بمحافظة مرسي مطروح. رسالة ماجستير قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي. كلية الزراعة. جامعة الازهر بالقاهرة.

غباري، محمد سلامه محمد. (٢٠١١). أطفالنا احتياجاتهم ومشكلاتهم وطرق العلاج. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

قاسم، محمد رفعت. (٢٠٠٦). نماذج ونظريات الممارسة المهنية في تنظيم المجتمع. القاهرة: الكتاب الجامعي.

اللائحة النموذجية لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية، مادة ٢، ١٩٧٦.

منتديات ستار الجيريا: ويمكن الرجوع للرابط الآتي :http//www.Staralgeria.net بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٥م الساعة: ١٠,٣٠مساء.

وزارة العدل. (٢٠٠٤). المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون بإنشاء محاكم الأسرة. القاهرة: مطابع الوزارة.

Germaine, C. (1973). "An Ecological Perspective in Casework Practice" Social Casework.

Hartman, A. & Lurid, J. (2011). Family-Centered Social Work Practice (Bing refrains).

Roadway, M. R. (1986). Systems Theory, In F. J. Turner (Ed.). Social work Treatment, New York.